# التحرك على أساس إتفاق عمان تحرك نحو مشروع ريغان!

بشير البرغوثي

عما تريده واشنطن يقول "طبعا لبدء مفاوضات يتطلب الامر خطوات اخرى الى امام (جيروزلم بوست ، الاحد ٨٥/٢/١٧) . واما هذه تعني الى الهاوية ، الى كامب ديفيد !

ونفهم من هذا ان اجوبة ريغان التي حملها الملك فهد على اتفاق عمان تعني ان التنازلات التي تضمنها الاتفاق ليست كافية، وان المطلوب "خطوات اخرى الى امام" الى تنازلات جديدة يحملها معه الرئيس السادات الى واشنطن في مطلع الشهر القادم .

ولما كان صاحب المستجدات المزعومة يتحدث عن "خطوات" وليس عن "قفزة" تنازل واحدة الى احضان كامب ديفيد ، فانه يتوقع ان يعود من واشنطن منلما عاد فهد بمطالب جديدة يحمل الاستجابة لها الملك حسين عند سفره بعده الى العاصمة الامبركية.

وهنا لا بد من السؤال، فقط السؤال الذي نعرف جوابه، الا يؤكد ذلك ما كنا نقوله نحن وغيرنا باستمرار عن ان حكام محور القاهرة عمان يضعون مصالح ارتباطهم بالامبريالية الامبركية وهي تعبير عن مصالحهم الطبقية الضيقة فوق المصالح القومية ، وفوق مصلحة الشعب الفلسطيني بالذات ؟ وهل هناك حاجة لبراهين جديدة على ذلك وحكام مصر الذين يعلنون عن تمسكهم باتفاقات كامب ديفيد التي تنكرت ، رسميا ، لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وحكام عمان الذين دخلوا في حلف معهم ولم يتفوهوا بكلمة اعتراض واحدة على مشروع ريغان الذي يتنكر هو الاخر لهذه الحقوق ؟

اى رفاق درب اولئك الذين اختارت السير معهم القيادة الرسمية لمنظمة التحرير ؟! ان سياسة "الخطوات الى امام" التي يعتمدها حكام هذين النظامين مستمدة من نهج كيسنجر اياه والتي ادت الى كامب ديفيد . وهم يفترضون ان اتفاق عمان بما احدثه ويحدثه من انقسام في الساحة الفلسطينية ، ومن محو للفروقات الجذرية بين منظمة التحرير والنظام الاردني وما يحدثه ذلك من ضعف في منظمة التحرير، وفي علاقات التضامن الثورية العربية والدولية معها ، ومن كسب مصداقية للنظام الاردني في الاراضي المحتلة ، ستكون في وضع لا يمكنها من رفض السير "خطوات اخرى الى امام" على طريق التنازلات .

هنالك من يتذرع بعدم وجد حل في الافق لتبرير اتفاق عمان ، ويرى فيه محرد "محاولة" للنظام الاردني تبقى على دوائر منظمة التحرير في عمان ، وتساعد الملك حسين ، في نفس الوقت، من خلال الرفض الامبركي الاسرائيلي للاتفاق ليستنتج ان لا جدوى من الاستمرار في سياسة الاعتماد على الامبريالية الامبركية !

اذا كان هناك ، حقا، من يؤمن بهذه الذريعة بين المسؤولين الفلسطينيين الرسميين فانه يكشف عن سذاجة مفرطة. فلو كانت المسالة تتعلق بالتجربة والقناعة ، لكان الملك حسين توصل الى ذلك منذ زمن طويل. ولم يعد سرا انه اجرى عشرات اللقاءات مع مسؤولين اسرائيليين منذ عام ١٩٦٣، وغير ذلك اجرى مفاوضات مع المسؤولين الامبركيين ، ربما مئات المرات، على اساس قبوله لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ومشروع روجرز ، ومشروع المملكة المتحدة، واتفاقات كامب ديفيد ، والثلاثة عشر سؤالا، ومشروع ريغان ، ولم يصل، من خلال ذلك، الى شيء ! ورغم ذلك بقي على ولائه لسياسة الاعتماد على واشنطن. وقد سحب تصريحه الذي قال فيه ان واشنطن "لم تعد تصلح للقيام بدور وسيط نزيه في الشرق الاوسط" عندما ادرك ان التصريح لم يلفت انتباه ريغان . وعلى العكس من ذلك قرر ريغان سحب طلبه من الكونغرس الموافقة على بيع بعض الصواريخ للاردن ، ومطالبة بالمؤتمر الدولي قال حسني مبارك عنها انها "مجرد محاولة لجذب انتباه الادارة الامبركية" !

ان الاستمرار في هذه السياسة لا يعود لان الملك حسين ليس مقتنعا بان الولايات المتحدة لا تعرض سوى مشاريع الاستسلام . ولكنه يعود للمصالح الطبقية الضيقة للنظام القائم في الاردن والتي تجعله رهينة للسياسة الامبركية.

ان حكام الاردن يدركون ان اهتمام الامبريالية ببقائهم في السلطة مرهون بالحاجة الى دورهم ضمن المخططات الاستراتيجية للامبريالية. وبقدر ما يكون لهم دور بقدر ما يتأمن وجودهم على راس السلطة.

ولهذا كانوا حريصين دائما على الاضطلاع بهذا الدور . والا فما هي المصلحة الاردنية في ارسال حشود للمحاربة ضد الثورات الوطنية في اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وعمان اثناء اشتعال تلك الثورات ؟ وما هي المصلحة الاردنية في الموافقة على وضع لوائين للاستثمار السريع في الخليج تحت تصرف الولايات المتحدة ، وما هي المصلحة الاردنية في سحب طائرات الهوكر هنتر الخمس لنظام ايان سميث في روديسيا (زمبابوي حاليا) وهو يقاتل الثوار ؟!! وليست هذه هي كل الوقائع .

وفي ظل هذا لماذا يفترض اصحاب هذه الذريعة ان ريغان سيضغط على اسرائيل وليس على الملك حسين ؟ الا يرون ان الضغط على الملك حسين اقل كلفة واشكالات في داخل امبركا نفسها مما هو في حالة الضغط على اسرائيل ؟

بماذا نخلص من كل هذا ؟ ان الاتفاق على تحرك مشترك بين القيادة الرسمية لمنظمة التحرير والنظام الاردني ، كما تؤكد ذلك نصوص الاتفاق ، ومسيرة النظام الاردني نفسها ، لن يكون الا على نفس "السكة" التي كان يتحرك عليها هذا النظام منذ عشرات السنين. وهو تحرك نحو واشنطن ، وبالاعتماد عليها وهو بالتالي لن يؤدي الى استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

واذا كانت منظمة التحرير بحاجة فعلية الى "تحرك" الاردن وكل العرب معها ، فان هذا التحرك ينبغي ان يكون على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة ، وعلى "سكة" الكفاح ضد الامبريالية واتباعها وشركائها وليس على "سكة" التحرك من اجل ايجاد القواسم المشتركة معهم !

ان التحرك المطلوب هو نحو اعادة الوحدة الى منظمة التحرير، والتضامن مع القوى العربية المعادية للامبريالية ، واى "تحرك" في غياب هذين الشرطين سوف لا يكون في صالح الشعب الفلسطيني ومنظمته وقضيته العادلة .

## التمييز ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة

### أوامر عسكرية تمنع حفر الآبار ومدّ خطوط الهاتف وتقييد الزراعة

وثيقة "حقوق المواطن "الاسرائيلية وثيقة تحدثت فيها عن التمييز العنصري ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة، الرغم من أن الاستنتاجات التي وصلت اليها الوثيقة تعكس محاولة لتجميل صورة الاحتلال في المناطق المحتلة، وتبرير التمييز واعتمادها على احصائيات رسمية بهذا الخصوص في هذه الظروف بالذات .

الوثيقة" المذكورة ... ضد المواطنين

الاقتصادية التي ... الاحتلال في ... تهدف الى ... المناطق الى

١٩٦٧ لم يسمح ... بحفر اى بئر ... تم تحديد ٢٠ ... منطقة لاستخراج المياه بالنسبة للمستوطنين .

— اصدار مجموعة كبيرة من الاوامر العسكرية لتقييد عملية الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بينما سمح للمستوطنين بالتصرف كما يشاؤون في هذا المجال .

— مصادرة مساحات كبيرة من الاراضي واعتبار مساحات اخرى اراضي دولة وهذا بدوره قد حد كثيرا من امكانية التنمية الزراعية .

— في مجال الخدمات الهاتفية في منطقة جنوب بيت لحم حصل المستوطنون على ٧٠٠٠ خط هاتفي مقابل ٢٦٠ خطا للمواطنين العرب ، وفي مدينة الخليل والقضاء والتي يقدر سكانها بحوالي ٢٠٠ الف نسمة حصل المواطنون العرب على ٧٠٠ خط هاتفي فقط بينما تم تزويد مستوطنة كريات اربع التي يبلغ عدد مستوطنيها ٤٠٠٠ مستوطن، بـ ٤ آلاف خط هاتفي . ومن الجدير بالذكر ان مد خطوط الهاتف في المناطق المحتلة لا يتم الا بموافقة السلطات العسكرية الاسرائيلية !!

— لا يسمح للمواطنين العرب في المناطق المحتلة الذين يجرى تقديمهم لمحاكم عسكرية باستئناف احكامهم !

— يحسم من رواتب العمال العرب من المناطق المحتلة ، الذين يعملون في اسرائيل نفس النسبة التي تحسم من رواتب العمال اليهود ولكنهم في المقابل يحصلون على رواتب اقل ، كما انهم يحرمون من الاجازات والتعويضات ، ومختلف التأمينات الاخرى التي تمنح للعمال اليهود .

— تتدخل السلطات العسكرية الاسرائيلية بصورة فظة في نشاطات النقابات والمنظمات النسائية والخيرية .

— رفضت السلطات الاسرائيلية اعدادا كبيرة من طلبات جمع الشمل التي قدمها المواطنون العرب من المناطق المحتلة حتى بدون ابداء الاسباب .

### ابتكارات ضريبية

ابتكرت دوائر الضريبة في محافظة الخليل وسائل خاصة لابتزاز الضرائب الخيالية من السائقين وذلك برفض ترخيص اى شاحنة الا اذا ارفقت مع معاملة الترخيص براءة ذمة من دائرة الضرائب ، التي تفرض مبالغ خيالية مقابل اعطاء مثل هذه البراءة .

فقد اكد عشرات السائقين ان ثمن ورقة براءة الذمة يتراوح بين ٣٠٠ — ٥٠٠ دينار اردني ، وهذه المبالغ لا تستند الى اى اساس واقعي بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وانخفاض مداخيل السائقين وهو الامر الذي ادى الى هبوط اسعار شاحناتهم بشكل حاد يوازي احيانا ثلثي قيمتها .

وعقبت اوساط مطلعة في مدينة الخليل، ان سبب هذه الاجراءات هو ان مئات ملفات الضرائب كانت قد احرقت في دائرة الضريبة مما دفع القائمين عليها الى اللجوء للتخمين بدل الاعتماد على الكشوفات الحقيقية .